العرب
الجمعة 2019/12/20
السنة 42 العدد 11564

قانون ضريبي يخفف الأعباء عن المصريين

القاهرة – كشفت الحكومة المصرية أنها بصدد إصدار قانون جديد للضريبة على الدخل من المقرر تطبيقه منتصف العام المقبل، أي مع بداية تنفيذ الموازنة المقبلة التي تبدأ في يوليو 2020.

وقال وزير المالية محمد معيط على هامش مشاركته في النسخة الثالثة لمنتدى شباب العالم الذي اختتم أعماله الثلاثاء بمدينة شرم الشيخ إن "القانون الجديد يرتكز على مراجعة حدود الإعفاء الضريبي لتخفيف الأعباء عن المواطنين، دون المساس بنسبة الضريبة على الأرباح التجارية والاقتصادية".

وأضاف أن القانون الجديد سيضمن جذب المزيد من الاستثمارات وتحفيز المستثمرين على التوسع في أنشطتهم في مصر وذلك في إطار سعي الحكومة إلى خلق منظومة ضريبية متطورة ومحفزة للاستثمار.

محمد معيط

لن يتم المساس بنسبة الضريبة على الأرباح التجارية

وقال رئيس مصلحة الضرائب المصرية عبدالعظيم حسين، إنه بمجرد الانتهاء من المسودة الأولى لقانون ضريبة الدخل سيتم طرحه للحوار المجتمعي، من أجل التوافق على الصيغة النهائية، قبل إحالته إلى مجلس الوزراء.

وتنفذ مصر سلسلة من الإصلاحات في إطار رؤيتها لعام 2030 بهدف تحقيق نقلة نوعية نحو تنمية شاملة حيث بلورت أول استراتيجية وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة.

وبخصوص الضريبة على القيمة المضافة، أكد الوزير أن هذا القانون أثار جدلا مما دفع نحو مراجعته لمعالجة المشكلات والاستفسارات التي ظهرت عند تطبيقه.

وسبق أن صرح رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات محمد البهي بأن قانون ضريبة الدخل سبق تعديله عدة مرات، ولذلك أصبح حتميا صياغة تشريع جديد تماما لضمان استقرار السياسة الضريبية.

ويمثل عدم الاستقرار الضريبي إشكالا لدى المستثمرين الأجانب حيث يمتنع المستثمرون الأجانب على الإقبال نحو البلدان ذات الاضطرابات الضريبية نظرا لأن التعديلات المتكررة تربك حساباتهم المالية.

وتقرّ أغلب الدول وخصوصا منها ذات الموارد المحدودة بضرورة إرساء منظومة ضريبية مستقرة حتى يتسنى للمستثمر الأجنبي أخذ الوقت الكافي لدراسة المشروع على ضوء الرسوم الضريبية الموجودة ويتجنب حدوث تغيّر مفاجئ.

وينص مشروع القانون صراحة على السماح للشركات باعتماد الرسائل الهاتفية وإيصالات الدفع الإلكتروني من ضمن المستندات المثبتة للتكاليف.

ويضع مشروع القانون كذلك سقفا محددا لقيمة المصروفات غير المؤيدة بمستندات والتي يصعب إثباتها بالفواتير في حدود اثنين بالمئة من إجمالي الإيرادات.

وحدد القانون سقفا لتحويل أرباح الشركات الأجنبية حيث استحدث مادة تخص توسيع نطاق السيادة الضريبية ووضع حد لتحويل الأرباح والحد من التهرب الضريبي.

كما يُخضع جميع الشركات التابعة للشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات التي تتخذ من مصر مقرا لها، للضرائب المصرية.

وينص مشروع القانون على رفع حد الإعفاء الضريبي إلى 24 ألف جنيه سنويا (1.5 ألف دولار)، فيما يخضع أصحاب الدخول فوق هذا الحد إلى أسعار الضرائب وفقا لمجموعة من الشرائح.

ويقدر حجم الضريبة على أصحاب المداخيل بما بين 1.5 ألف دولار إلى 2.8 ألف دولار سنويا لضريبة مقدارها بنحو 10 بالمئة.

بانتظار حزمة الإنقاذ

صندوق النقد الدولي يقرر إسقاط ديون الصومال

مقديشو أمام تحديات شاقة لمكافحة البطالة والفقر

تلقى الصومال دفعا جديدا من المجتمع الدولي بإعلان صندوق النقد الدولي الخميس إسقاط ديون البلاد لمساعدة الحكومة على النهوض بالاقتصاد المدمر بعد سنوات من الحرب على الإرهاب والاضطرابات الأمنية التي غذتها تدخلات تركيا وقطر في أحد أهم بلدان القرن الأفريقي.

واشنطن – وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على خطة تمويل ستساعد المؤسسة المالية على تغطية حصتها من إسقاط ديون مستحقة على الصومال.

ويعد هذا التحرك إحدى خطوات الدعم الدولي الذي يفترض أن يساهم في معالجة المستويات المرتفعة للبطالة والفقر ببلد شهد سنوات من الاضطرابات.

وقالت مديرة الصندوق كريستالينا جورجيفا إن "خطة التمويل تتضمن منحا نقدية من الدول الأعضاء واستخدام الموارد الداخلية للصندوق"، دون أن تذكر تفاصيل أخرى عن حزمة التمويل.

وأوضحت أن تلك الأموال سَتُستخدم بشكل رئيسي لتسوية متأخرات الصومال المستحقة لصندوق النقد.

وكانت الحكومة الصومالية قد وضعت مطالب إلغاء ديون البلاد للجهات الدولية الدائنة قبل تنفيذ أي خطط التنمية ومعالجة الفقر.

ولكن محللين يشيرون إلى أن ذلك لن يكون كافيا لإخراج البلاد من أزماتها بسبب النفوذ القطري التركي، الذي يبقي البلاد في مربع الصراعات والتطرف.

كما أن خضوع معظم الأطراف السياسية في الصومال لنفوذ أنقرة والدوحة أدى إلى ابتعاد الكثير من الداعمين الدوليين مثل السعودية والإمارات، إضافة إلى تعكير علاقة مقديشو بجيرانها مثل إثيوبيا.

وأكدت جورجيفا في بيان الخميس إن إسقاط الديون "خطوة مهمة لمساعدة الصومال على المضي في عملية تطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي والتقدم صوب إسقاط الدين في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون".

ولفتت إلى أن قرارا للبدء في الإعفاء من الدين قد يصدر فور تقديم الأعضاء الالتزامات المالية الضرورية، شريطة استمرار حكومة الصومال في جهودها الإصلاحية القوية، لكنها لم تذكر موعدا محددا.

ويمثل تخفيف الديون عن الصومال أولوية بالنسبة للصندوق. وهناك دعم من الأعضاء لهذا المسعى لإدراكهم بالتقدم الذي حققه الصومال في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في ظل برامج متتالية يتابعها خبراء الصندوق.

ولعبت وزارة الخزانة الأميركية دورا في تشجيع الدعم من باقي أعضاء صندوق النقد الدولي وتجري محادثات مع الكونغرس بشأن الخطوات اللازمة لشطب الدين الضخم المستحق على الصومال. وتبلغ الديون المستحقة على الصومال للولايات المتحدة نحو مليار دولار.

ويمكن الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار في مبادرة هيبيك، والتي يبدأ عندها تقديم التخفيف المقرر لأعباء الديون، بمجرد أن يقدم أعضاء الصندوق الالتزامات المالية اللازمة، وذلك مع افتراض مواصلة السلطات لجهودها الإصلاحية القوية.

ومن شأن هذه الخطوة أن تساعد على تحرير قدر كبير من الموارد المالية الجديدة لمقديشو لمعالجة الاحتياجات التنموية المتزايدة والحد من مستويات الفقر في البلاد.

كريستالينا جورجيفا

الأموال سَتُستخدم لتسوية متأخرات الصومال المستحقة

وتشير التقديرات الرسمية إلى ديون الصومال الخارجية تصل إلى حوالي خمسة مليارات دولار، بما يكاد يضاهي ناتجه المحلي الإجمالي، وهو وضع يصفه صندوق النقد الدولي بغير القابل للاستمرار.

وقد رحب وزير المالية الصومالي عبدالرحمن دعالي بيلي بقرار الصندوق في تغريدة له على تويتر. وقال "نحن ممتنون لكل الشركاء على دعمهم المتواصل لرحلتنا صوب إلغاء الدين... سنمضي قدما في الإصلاحات الاقتصادية".

وكان دعالي قد قال في وقت سابق هذا العام إن "بعض الدول مثل بريطانيا والاتحاد الأوروبي عرضت تغطية حوالي 150 مليون دولار من الدين الذي تدين به الصومال للصندوق وتبلغ قيمته حوالي 330 مليون دولار".

وأضاف "الصومال ستمضي قدما في جهودها لتنفيذ المبادرة الداعية إلى إقامة ممرات وموانئ إقليمية إذا قرر الدائنون الدوليون إعفاءها من هذه الديون".

وأكد أنه بمجرد حصول بلاده على إعفاء من ديونها، فإنها ستتفاوض من أجل الحصول على منح تقدر قيمتها بحوالي 300 مليون دولار سنويا خلال الأعوام الثلاثة القادمة.

وسيسمح ذلك المبلغ للحكومة الصومالية بالبدء في الإنفاق على مشروعات لخفض الفقر عن طريق تحسين مستويات التعليم والرعاية الصحية وتوفير إمدادات المياه والكهرباء والاستثمار في مشروعات البنية الأساسية الأخرى.

وعانى الصوماليون طيلة سنوات طويلة من ويلات الحرب الأهلية والتهور الاقتصادي ودمار البنية التحتية بشكل كامل

ويقدر حجم البطالة في الصومال بنحو ثلاثة أرباع عدد السكان، في حين يبلغ معدل الفقر ما معدله 80 بالمئة من مجموع السكان البالغ عددهم نحو 15 مليون نسمة، وفق إحصائيات 2018.

إيرباص تنتزع صدارة المبيعات من بوينغ

باريس – تقترب شركة الطيران الأوروبية من تحقيق حصيلة مبيعات قوية هذا العام بفضل الطلب من آسيا على طائرة أي 321 مما يعزز صدارة إيرباص على منافستها الأميركية بوينغ التي تراكمت خسائرها خلال الأشهر الأخيرة.

ونسبت وكالة رويترز لمسؤول تنفيذي كبير في الشركة الأوروبية قوله إن "إيرباص بصدد تسجيل زيادة في دفتر طلبياتها للعام 2019 بعد أن فاقت مبيعاتها التسليمات في شتى منتجاتها الرئيسية، وذلك بفضل عوامل منها طلب قوي في آسيا".

> طراز إيرباص الرئيسي أي 321 وموجة تعاقدات في آسيا، أفضت إلى حصيلة أكبر من المتوقع لصانع الطائرات الأوروبي

ومن المتوقع أن تتفوق إيرباص على منافستها اللدودة بوينغ في الطلبيات، وعلى غير المعتاد في التسليمات أيضا هذا العام مع استمرار وقف تشغيل الطائرة بوينغ 737 ماكس التي جمدت الشركة إنتاجها حديثا.

وأفضى إطلاق النسخة الجديدة من طراز إيرباص الرئيسي أي 321 متوسط المدى، إلى جانب موجة تعاقدات في آسيا، إلى حصيلة أكبر من المتوقع لصانع الطائرات الأوروبي.

وأشار كريستيان شيرير، مدير العمليات التجارية، إلى أن إيرباص ستتجاوز الألف طلبية إجمالية هذا العام، بزيادة لا تقل عن 20 بالمئة مقارنة مع 2018.

ويأتي الأداء القوي رغم توترات التجارة والرسوم الأميركية على طائرات إيرباص في نزاع على الدعم عبر الأطلسي، لكن شيرير أصر على أن رسوم التجارة "مشكلة خطيرة للغاية" لشركات الطيران.

وأضاف أن إيرباص فازت بنحو 940 طلبية منذ بداية العام الحالي، وصانع الطائرات يتوقع الوصول إلى نقطة فارقة بنهاية العام، في تلميح واضح إلى تجاوز مستوى الألف.

وكانت بوينغ قد قررت تعليق إنتاج طائراتها من طراز 737 مؤقتا، انطلاقا من يناير المقبل وهو القرار الأول من نوعه منذ أكثر من 20 عاما.

ومن المرجح أن يستمر إيقاف جميع رحلات طائرات ماكس، وهي الطائرة الأكثر مبيعا، خلال فترة غير قصيرة من عام 2020 في مواصلة لتداعيات حادثين أسفرا عن سقوط العديد من القتلى.

وجاء هذا القرار خلال اجتماع عقده مجلس إدارة بوينغ في شيكاغو استمر على مدى يومين، وبعدما تردد الأسبوع الماضي أن إدارة الطيران الاتحادية الأميركية لن توافق على عودة الطائرة إلى الخدمة قبل عام 2020.

وتوقف نشاط تحليق الطائرة 737 ماكس منذ مارس الماضي بعد حادثي تحطم في إندونيسيا وإثيوبيا قتل فيهما نحو 346 شخصا خلال فترة زمنية لم تتجاوز خمسة أشهر، وهو ما كلف شركة صناعة الطائرات أكثر من 9 مليارات دولار حتى الآن.

وأدى ذلك إلى تقليص صناعات بوينغ بمعدل 42 طائرة شهريا ودفعها إلى شراء أجزاء من الموردين بمعدل يصل إلى 52 وحدة شهريا.

الصين تعفي 6 منتجات أميركية من الرسوم

بكين – أصدرت الصين الخميس قائمة جديدة تضم 6 سلع كيمياوية ونفطية من المنتجات الأميركية سيتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية الإضافية، في بادرة هي الأولى منذ توصل بكين وواشنطن لاتفاق سيتم تنفيذه على مراحل.

وقالت لجنة التعريفة الجمركية التابعة لمجلس الدولة الصيني في بيان، إن "الإعفاء من الرسوم الجمركية الإضافية سيكون صالحا لمدة عام، اعتبارا من 26 ديسمبر 2019 إلى 25 من ديسمبر 2020".

ونقلت وكالة أنباء الصين شينخوا عن اللجنة تأكيدها أنه لن يتم استرداد التعريفات التي تم جمعها بالفعل، دون الكشف عن قيمتها.

كما أشارت أنها ستواصل تنفيذ إجراءات الإعفاء وإصدار قوائم الإعفاء من المنتجات الأميركية الخاضعة للجولة الثانية من التعريفات الإضافية في الوقت المناسب.

ورفعت الصين الرسوم الجمركية على بعض شحنات فول الصويا ولحم الخنزير الواردة من الولايات المتحدة في السادس من ديسمبر الحالي قبل أن يتوصل الجانبان لاتفاق المرحلة الذي يهدف لإلغاء رسوم جمركية كان مقررا تطبيقها في 15 ديسمبر الجاري.

وخرج الاقتصاد العالمي الجمعة من كابوس طويل، حين بدأت واشنطن وبكين بنزع أسلحة الحرب التجارية الطاحنة، التي لم تقتصر آثارها القاسية على أكبر اقتصادين في العالم.

ويرى محللون أن الاتفاق يمثل أكبر هدية في أعياد الميلاد وأن آثاره يمكن أن تمتد إلى جميع خلافات واشنطن التجارية مع الدول الأخرى.

وأعلن البلدان الجمعة الماضي، التوصل لاتفاق بشأن المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري المقرر توقيعه الأسبوع الأول من الشهر المقبل.

وقال نائب وزير المالية الصيني لياو مين، في إفادة صحافية آنذاك "البلدان اتفقا على نص المرحلة الأولى من اتفاق التجارة".

وقالت لجنة التعريفة الجمركية الصينية حينها، إن "بعض مشتريات فول الصويا ولحم الخنزير الأميركي من قبل الشركات الصينية لن تتأثر بالتعريفات الجمركية التي جرى فرضها كإجراء مضاد في الحرب التجارية مع الولايات المتحدة".

وعقب الاتفاق، أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن التوترات التجارية بين البلدين هدأت خلال الفترة الأخيرة، لكنها لم تنته بعد، ما يعني أن مخاطر تصاعدها لا تزال قائمة.

وذكرت في تقرير أن قرب توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري، "سيعدل توقعاتنا لنمو الاقتصاد الصيني إلى 6 بالمئة في 2020، مقارنة بتوقعاتنا السابقة البالغة 5.7 بالمئة".

وقال خبراء إن المرحلة الأولى من الاتفاق تشير إلى أن أكبر اقتصادين في العالم يتحركان في "الاتجاه الصحيح" لتحقيق استقرار في علاقاتهما.